Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

# دور القطاع الخاص العراقي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030

أ.د. حسن لطيف الزبيدي
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة

الباحث: علي طالب جياد الشمري
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة

## المستخلص

يعد القطاع الخاص أحد الروافد الرئيسة للاقتصاد الوطني، وان اي تقدم لمستوى هذا القطاع دليل على النمو العام لاقتصاد البلد، بيد أن استمرار العنف والدمار وتأخر اعادة الاعمار وتباطؤ الاستثمار بخاصة بعد عام 2003 لم تتم تهيئة المناخ الملائم لنمو القطاع الخاص في العراق.

ويكتسب البحث أهميته من الدور الذي يمكن أن يمارسه القطاع الخاص في مواجهة المشكلات التي باتت تهدد الاقتصاد العراقي، المتمثلة باختلال هيكل الناتج وهيكل الموازنة العامة واختلال هيكل التجارة الخارجية، والتي أثرت في ادارة القطاع الخاص وتراجع مؤشراته، فضلاً عن ذلك فإن القطاع العام غير قادر على إدارة الاقتصاد، الامر الذي يتطلب إيجاد شراكة بينهما وبشكل فاعل في تحقيق اهداف التنمية المستدامة التي باتت هي الأخرى تواجه تحديات جدية في إنجازها.

وتتمثل مشكلة البحث في استمرار ضعف القطاع الخاص وعجزه في ممارسة أدوار تنموية فاعلة في جوانب مختلفة، لاسيما ما يرتبط منها بتحقيق أجندة التنمية المستدامة، التي تواجه البلاد فيها تحديات جدية وملموسة على صعيد الإنجاز التنموي.

أما أهداف البحث فإنها تتعلق في معرفة القطاعات التي ينشط منها القطاع الخاص، وقياس حجم القطاع الخاص واسهامه في الناتج المحلي الاجمالي. وتقديم تحليلا موجزا لواقع القطاع الخاص ومشكلاته وتقويم دوره المحتمل في تشكيل مستقبل التنمية المستدامة معبرا عنها بأهدافها السبعة عشرة.

وينطلق البحث من فرضية مفادها "أن استمرار العمل التنموي بالمسارات التي اعتمدت خلال السنوات الماضية، سيعني مزيدا من التدهور، الامر الذي يتطلب اشراك القطاع الخاص الوطني في عملية التنمية المستدامة".

## Abstract

The private sector is one of the main tributaries of the national economy, and any progress in the level of this sector is evidence of the general growth of the country's economy. However, the continuation of violence and destruction, the delay in reconstruction and the slowdown in investment, especially after 2003, did not create the appropriate climate for the growth of the private sector in Iraq.

The research gains its importance from the role that the private sector can play in facing the problems that are now threatening the Iraqi economy, represented by the imbalance of the output structure and the structure of the general budget and the imbalance of the structure of foreign trade, which affected the management of the private sector and the decline in its indicators, in addition, the public sector is unable to Managing the economy, which requires finding a partnership between them and effectively in achieving the sustainable development goals, which are also facing serious challenges in achieving them.

The research problem is represented in the continued weakness of the private sector and its inability to exercise effective development roles in various aspects, especially those related to achieving the sustainable development agenda, in

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

which the country faces serious and tangible challenges in terms of development achievement.

As for the objectives of the research, they relate to knowing the sectors in which the private sector is active, and measuring the size of the private sector and its contribution to the gross domestic product. And presenting a brief analysis of the reality of the private sector and its problems and evaluating its potential role in shaping the future of sustainable development, expressed in its seventeen goals.

The research stems from the hypothesis that "the continuation of development work in the paths adopted during the past years will mean further deterioration, which requires the involvement of the national private sector in the sustainable development process".

**أولاً: مؤشرات نشاط القطاع الخاص**

ينشط القطاع الخاص العراقي في جميع القطاعات الاقتصادية ماعدا قطاع النفط الخام الذي يعد قطاعاً عاما بشكل كامل، الا أن حدود هذا الوجود وحجمه يتفاوت بحسب طبيعة كل قطاع، وما تسمح به الحكومة من دور للقطاع الخاص.

بلغ اسهام القطاع الخاص في الانشطة الاقتصادية (45.4%) مقابل (54.6) للقطاع العام خلال المدة 2016–2018. وهذا يدل على هيمنة القطاع العام في النشاط الاقتصادي بسبب اعتماد الاقتصاد على النفط، الذي جعل الاقتصاد احادي الجانب، وأدى الى أن يكون دور القطاع الخاص هامشياً في النشاط الاقتصادي. ويبين الشكل (1) القطاعات الاقتصادية التي ينشط فيها القطاع الخاص وهي كالاتي:

- الانشطة التي يمثل فيها القطاع الخاص أكثر من (90%): تشمل الزراعة وصيد الاسماك – النقل والتخزين والاتصالات – الانشطة العقارية والايجارية والمشاريع التجارية.
- الانشطة التي يمثل فيها القطاع الخاص أكثر من (50%): تشمل الصناعات التحويلية – تجارة الجملة والمفرد واصلاح المركبات والسلع الشخصية – الصحة والعمل الاجتماعي – انشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية الاخرى.
- الانشطة التي تقل فيها نشاط القطاع الخاص عن (25%): وتشمل أنواعاً اخرى من التعدين – تجهيز الكهرباء وتجهيز المياه – الوساطة المالية – التعليم – الأسر المعيشية التي تعين افراداً لأداء الاعمال المنزلية.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

شكل (1) الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص (2016-2018)

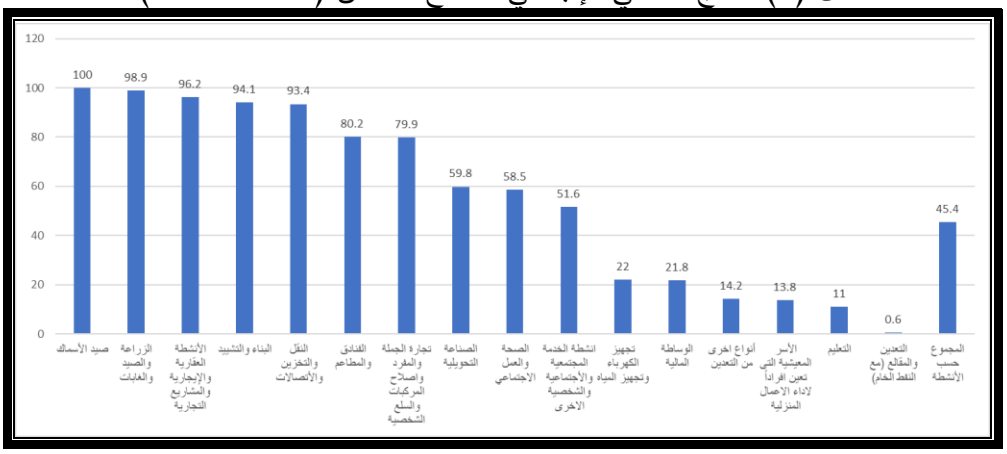


المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، سنوات متفرقة.

من جهة أخرى نجد أن مساهمة القطاع الخاص في تكون رأس المال الثابت تشكل نسبة اقل من النصف مقارنة بالقطاع العام الذي يشكل النسبة الاكبر. فضلا عن انه في السنوات التي تشهد ارتفاعاً لنسبة مساهمة القطاع الخاص تقابلها انخفاض في اسعار النفط، بسبب ان مساهمة القطاعات الاخرى سوف تزداد وقد تقترب قليلا الى نسبة مساهمة النفط.

**الشكل (2): نسبة تكوين رأس المال الثابت الخاص من مجموع اجمالي تكوين راس المال الثابت بالأسعار الثابتة للسنوات (2010 -2018)**

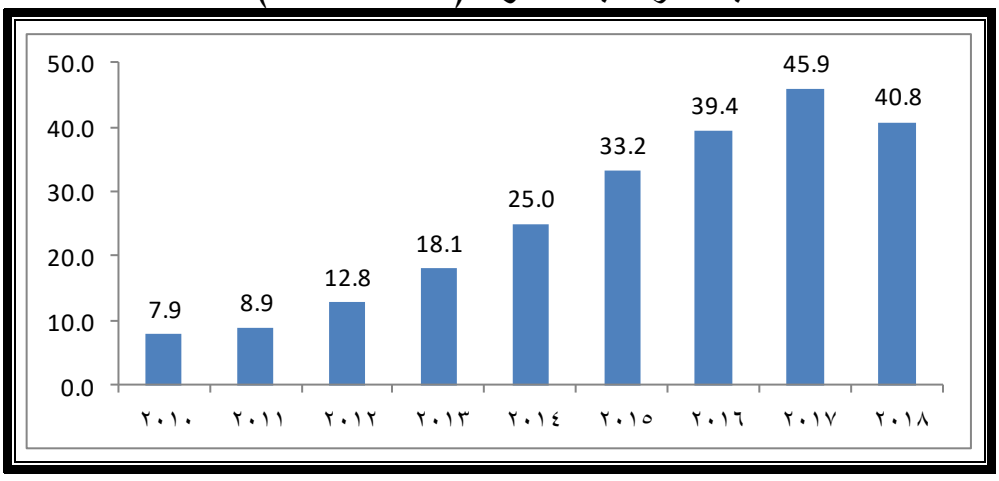


المصدر: وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية لسنوات متعددة.

### ثانياً: مشكلات القطاع الخاص

سوف نستعرض أبرز المشكلات والتحديات التي تقف حائلا دون تطور القطاع الخاص في العراق، وهي كثيرة ومتعددة بعضها ذاتي يرتبط بالقطاع نفسه، ومنها ما يتصل بالدولة وقوانينها وسياستها وواقع الحرية الاقتصادية وبيئة الاعمال.

### (1) هيمنة القطاع غير الرسمي

يشغل القطاع غير الرسمي (غير المنظم) حيزا كبيرا في نشاط القطاع الخاص، ويعمل في اطاره عدد كبير من المشتغلين لحسابهم او لحساب الغير، وهناك ثلاثة انشطة ضمن هذا القطاع هي:

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

- الانشطة الهامشية في قطاع الخدمات مثل الباعة المتجولين وماسحي الاحذية والحمالين وسائقي السيارات.... الخ، وتتم ممارسة هذه الانشطة بصفة مؤقتة او دائمة بما يكفل الحد الادنى من المعيشة.
- الانشطة الانتاجية الصغيرة التي يمكن من خلال تأهيلها ودعمها أن تصبح نقطة انطلاق لأعمال أكبر وأكثر انتاجية كالمهن الحرفية مثل الميكانيكي والكهربائي واصحاب ورش النجارة والحدادة ...الخ.
- الأنشطة غير المشروعة: وتشمل جميع أنشطة السرقة والتهريب وغسل الاموال والتجارة غير المشروعة وعمليات النصب والاحتيال وارهاب والفساد ... الخ، وهي تمثل جانب القطاع الاسود (الجريمة) من الاقتصاد غير الرسمي.

وتمثل الشريحتين الاولى والثانية من الانشطة المحققة للتنمية الاقتصادية والمدرة للدخل، والتي يمكن من خلال تطويرها أن تتحول الى أنشطة وصناعات صغيرة ومتوسطة مهمة للاقتصاد المحلي، في حين تمثل الشريحة الثالثة عنصرا من عناصر زعزعة الاستقرار وانعدام الثقة والتي تؤثر سلباً في الاقتصاد المحلي.

وأما عن الاختلالات التي أدت الى تنامي الاقتصاد غير الرسمي في العراق، فهي: الاختلال الهيكلي في سوق العمل، والاختلال الهيكلي في الناتج المحلي الاجمالي، والاختلال في عجز الموازنة العامة للدولة، والاختلال في البنية القانونية والتنظيمية للنشاط الخاص، وهي بدورها تثبط الاستثمار في القطاع الخاص. فضلا عن وجود عوامل اخرى عديدة، منها العوامل الاجتماعية والسياسية والفجوة التكنولوجية، وانخفاض درجة المهارات والكفاءات الفنية المكتسبة والمستوى التعليمي البسيط، وغياب التطوير لقابليات العمال من أجل تنميتها بالشكل الذي يتناسب ومتطلبات العمل الجديدة.

ان هيمنة العمل غير الرسمي تعني ان القطاع الخاص غير قادر على الايفاء بمسؤولياته الوطنية بمفرده، وعدم وجود ضمان اجتماعي يضمن للعامل حق العيش بعد انتهاء السن الرسمي للعمل، وهذه الجوانب المهمة لإحياء دور القطاع الخاص وتفعل دوره في استقطاب العمالة، تكون مفعلة وموجودة في حال مدت له يد العون من قبل الدولة وتسليط الضوء عليه. اذ نجد أن عدد العمال المشمولين بالضمان الاجتماعي في القطاع الخاص بجميع محافظات العراق بلغ (217040) عاملا في عام 2018[1] ، وهذا العدد قليل مقارنة مع عدد قوة العمل العراقية التي تقدر بحوالي 8 ملايين شخص في العام نفسه.

**(2) ضآلة حجم المشروعات الخاصة**

المشاريع في القطاع الخاص عادة ما تكون صغيرة وتأخذ الطابع العائلي في اغلب الاحيان فقد وصل عدد العاملين في الصناعة الكبيرة الخاصة حوالي (27) الف عامل في سنة الذروة وهي سنة 1989 في العراق بأكمله، علما ان حجم المنشأة الاقتصادية الكبيرة للقطاع الخاص آنذاك هو (42) عاملاً. إن هذا الحجم للمنشأة يبقى في نطاق المنشاة الصغيرة بالمعنى الاقتصادي، مما يعني لا توجد صناعة كبيرة في القطاع الخاص من الناحية العلمية، ويقدر هذا النمط من المشاريع بأكثر من نصف مشاريع القطاع الخاص، بمعنى ان هذا القطاع يغلب عليه فعلا صفة العمل الفردي، والمنشآت الصغيرة حيث ان الصناعة الصغيرة بلغت ذروتها عام 2000، اذ وصل عدد المنشآت الى (77) الف وعدد

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

العاملين فيها حوالي (165) الف، اي ان متوسط حجم هذه المنشاة (2) عامل فقط. وهذا يبين ان هذا النوع من الصناعات عبارة عن مشاغل صغيرة فعلا يغلب عليها الطابع الفردي وبتقنيات بسيطة[2].

وفي عام 2019 بلغ اجمالي عدد المنشآت الصناعية الكبيرة (1253) منشأة، منها (670) منشاة عاملة وبنسبة (54.5%) في حين بلغ عدد المنشآت المتوقفة (583) منشأة، ويبلغ عدد المنشآت الصناعية الكبيرة التابعة للقطاع الخاص 584 منشأة تشكل 87% من مجموع المنشآت، ويغلب عليها طابع الصغر إذ يبلغ متوسط عدد العاملين فيها 44 عاملا، مقابل 1951 عاملا في منشآت الصناعة التحويلية في القطاع العام، و239 عاملا في القطاع المختلط[3].

أما المنشآت الصناعية الصغيرة التابعة للقطاع الخاص فقد بلغ عددها 25747 منشأة في عام 2018، تتمثل في المخابز والمنتجات المعدنية والانشائية (الحدادة) وصناعة الأثاث وصناعة الألبسة (الخياطة)، وتمثل هذه الأنشطة (81%) من مجموع الأنشطة الاجمالية. ويعمل فيها 83375 عامل، بينهم 28757 عاملا بدون اجر وبنسبة (34.5%)، فيما بلغت قيمة انتاجها في ذلك العام 1939289 مليون دينار تشكل اقل من 1% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام نفسه[4].

**(3) التخلف التكنولوجي**

هناك مجموعة من المعوقات التي ادت الى تخلف القطاع الخاص تكنولوجياً والتي كان ابرزها[5].

- ان معظم مشاريع القطاع الخاص بدائية لا تواكب التطور التكنولوجي تعتمد في عملها ادوات ووسائل متقادمة تكنولوجياً، تفتقد معظم اعمالها لدراسات جدوى مسبقة.
- نتيجة التخبط الاداري والسياسي الذي عانت منه الدولة بسبب العقوبات الاقتصادية والظروف السياسية التي اعقبت العام 2003، برزت عدة مشكلات اثرت في عمل القطاع الخاص وكان أبرزها (بدائية وسائل الخزن التي لا تواكب التطور الحالي حيث الكثير من السلع تحتاج الى طرق حديثة للخزن، والنقل وعدم توفير قوى عاملة ماهرة قادرة على مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي الحاصل في وسائل الانتاج).
- ضعف الامكانات المادية لمشروعات القطاع الخاص يضطرها الى عدم الدخول في مشاريع انتاجية تتطلب رؤوس اموال كبيرة.
- عدم وجود علاقة ترابط وتشابك بين القطاع الخاص والقطاعات الاخرى ادى الى صعوبة حصول القطاع الخاص على المواد الاولية والازمة للإنتاج، فضلا عن صعوبة تسويق منتجاته.

**(4) التأثير السلبي للسياسات الاقتصادية**

ينبغي أن تعمل السياسات الاقتصادية على احداث تأثير إيجابي في أوضاع القطاع الخاص، غير ان تلك السياسات لم تكن مناصرة لتطوير أدائه ودعمه للنهوض بالاقتصاد الوطني. ففي مجال السياسة المالية تقوم الحكومة منذ عام 2014 بتبني سياسة الانفاق التقشفي التي اثرت سلبا في انشطة القطاع الخاص. وعلى الرغم من ان فرض التعريفات الكمركية يمكنه أن يسهم في تنمية كثير من أنشطة هذا القطاع، الا أن سياسة التعرفة الكمركية جعلت العراق مستوردا كبيرا اذ قدرت استيراداته خلال المدة 2005–2018 بحوالي 41.215 مليار دولار سنويا. ويشتكي القطاع الخاص من عدم كفاءة الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية، الذي لا يطبق معايير مناسبة، تكون مسؤولة عن اغراق الاسواق بسلع

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

رخيصة وذات نوعية متدنية في جودتها، فضلا عن أن التصنيف غير المدروس للمستوردين لا يسمح بمراقبة السلع المستوردة بشكل سليم. ومع تباين السياسة التجارية بين المركز والاقليم وانتشار التنافس الكمركي مع انخفاض التعرفة في الاقليم مقارنة مع المركز انشأت الحكومة الاتحادية عددا من نقاط التفتيش الكمركية المحلية التي تفرض على السلع التي تدخل البلاد عبر اقليم كردستان رسوما تحصّل عند عدة نقاط تفتيش كمركية عند أربيل –كركوك ودهوك –الموصل والسليمانية –كركوك[6].

وفي مجال السياسة الائتمانية ما يزال الحصول على الائتمان واحدا من المشكلات الجدية بالنسبة للقطاع الخاص، إذ يقف العراق في المرتبة 186 من بين 190 دولة مشمولة بمسح البنك الدولي لممارسة الاعمال التجارية و"الحصول على الائتمان" لعام 2020؛ اذ يتطلب الحصول عليه تقديم ضمانات لا يقوى عليها سوى متوسطي المستثمرين وكبارهم. لذا فانه في عام 2018 حصل القطاع الخاص على 2.8% من اجمالي القروض طويلة الاجل البالغة تريليوني دينار، في حين شكلت ودائعه بمختلف انوعها (الثابتة وودائع التوفير والجارية والودائع الاخرى) 9.8% من اجمالي الودائع البالغة 111.7 تريليون دينار التي يهيمن عليها القطاع العام أيضا[7].

**(5) نقص الحرية الاقتصادية**

ومن الاسباب الاخرى لتراجع القطاع الخاص في العراق خلال هذه المدة هو عدم توفر الحرية الاقتصادية الكافية بسبب الفساد وصعوبة بيئة الاعمال، اضافة الى ان الملكية الخاصة تعد من العوامل الرئيسة التي تشجع القطاع الخاص على النشاط الاقتصادي، فكلما يكون للقطاع الخاص الحق في امتلاك وسائل الإنتاج كلما يكون دوره أكبر في النشاط الاقتصادي. وبما إن الدولة تملك أكثر من 80% من الأراضي، التي تعد من أهم وسائل الإنتاج، وامتلاكها لكثير من الشركات العاملة والمتوقفة، كما تهيمن على القطاع المصرفي بشكل كبير، بحكم مؤشرات عديدة أبرزها، موجودات المصارف الحكومية أكثر من (90%) من موجودات المصارف الأهلية (10%) من مجموع الموجودات في عام 2016، لذلك كان دور القطاع الخاص في العراق دوراً ضئيلاً. وهناك العديد من المؤثرات الاخرى التي تعيق القطاع الخاص في ايجاد مسار له يمكنه من المساهمة بشكل اكبر في النشاط الاقتصادي، لا بُد أن يهتم أصحاب القرار في العمل على إصلاح دور الدولة في الاقتصاد وذلك بما يسهم في فسح المجال أمام القطاع الخاص وتشجيعه ليأخذ دوره الحقيقي في الاقتصاد بدلاً من الدور الهامشي، من أجل تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتقليص معدلات البطالة وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي[8] .

**(6) مشكلات بيئة الاعمال**

تشترك الاقتصادات التي تحرز أعلى الدرجات في سهولة ممارسة الاعمال التجارية في العديد من السمات، بما في ذلك الاستخدام الواسع للأنظمة الالكترونية. وكان لدى البلدان العشرين الافضل اداء منصات على الانترنيت لتأسيس الشركات وتقديم الاقرارات الضريبية ونقل الملكية ، يوجد (11) اقتصادا لديها اجراءات الكترونية لتصاريح البناء .

وبشكل عام فأن البلدان العشرين الافضل اداء لديها لوائح تنظيمية دقيقة لأنشطة الاعمال تتسم بدرجة عالية من الشفافية، فقد احتل العراق المرتبة 172 عالميا (من بين 190 دولة )، وبـ(44.7) نقطة

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

فقط (من 100نقطة)، ولا تأتي بعد العراق في الترتيب الا دول منها افغانستان وليبيا وجنوب السودان وارتيريا وتشاد وتيمور وانغولا والصومال، واما الدول النامية الاخرى التي تتفوق على العراق في الترتيب فهي، ميانمار والسودان ومدغشقر وبنغلاديش وبوركينا فاسو ونيكارغوا وكمبوديا وجزر مارشال، ويكفي وجود العراق في هذه المرتبة المتدنية من جدول الترتيب، لتقديم تقويم موضوعي لما يسمى بإصلاحات " الحكومة المتعاقبة ما بعد 2003 في مجال تسهيل بيئة الاعمال. ولمعرفة الى اي مدى يمكن للوائح التنظيمية المختلفة، وقواعد العمل المرهقة، والروتين الثقيل، وانماط الادارة التي لا تتسم بالفعالية او الكفاءة (وما يرتبط بكل ذلك من فساد متعدد الاوجه والابعاد) ان تؤدي كلها الى عزوف المستثمرين المحليين والأجانب عن العمل في العراق[9]. لذا انه يعاني العراق من ظاهرة هجرة امواله وكثير من العاملين فيه الى الخارج لأسباب منها عدم صلاحية البيئة الاستثمارية في العراق بسبب الظروف الامنية، وكذلك طبيعة النظام الشمولي المسيطر على كافة مناحي الحياة لاسيما الاقتصادية والمالية كل هذا وغيره ادى الى انتقال الاستثمارات الى خارج البلاد بحثاً عن الامان وفرص استثمارية أفضل. فمثلا، يشير تقرير صادر عن دائرة مراقبة الشركات في الاردن ان المستثمرين العراقيين يتصدرون قائمة الاستثمار في الشركات هناك حيث بلغ استثماراتهم منذ بداية عام 2006م حوالي8.3 مليار دينار اردني بعد ان كان 7.9 مليار في عام 2005، واشار التقرير نفسه الى حركة ملحوظة للاستثمارات العراقية الموظفة في مختلف القطاعات الاقتصادية الاردنية والتي اغلبها يتركز في قطاع الخدمات والصناعة والتجارة[10].

**رابعا: سيناريوهات التنمية المستدامة في العراق**

من اجل النظر في ابعاد التغيرات المستقبلية ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية بما يتصل بقدرة العراق على تحقيق اهداف التنمية المستدامة وبلوغ غاياتها فقد وُضعت ثلاثة سيناريوهات التنمية المستدامة في العراق (2021–2030)، ما بين سيناريو اتجاهي يفترض استمرار تأثير المتغيرات التي حكمت الماضي والحاضر حتى عام 2030، وسيناريو متشائم يفترض ان الاتجاهات احتمال تدهور الاوضاع وتفاقم المشكلات التنمية حتى عام 2030. وسيناريو اصلاحي يفترض ان الاتجاهات الحالية تتغير نحو التقدم حتى عام 2030 عبر تبدل تأثير بعض المتغيرات بالاتجاه الايجابي.

**(1) السيناريو الاول: المشهد الاتجاهي**

يقوم هذا السيناريو على افتراض ان المتغيرات التي حكمت واقع التنمية المستدامة واهدافها ستبقى على حالها بشكل اتجاهي، هذا الامر يدفع العراق إلى مواجهة مزيج من الصدمات الحادة التي لم تستعد لها الدولة. ويمكن استعراض افتراضات هذا السيناريو من خلال الاتي:

- استمرار انخفاض معدلات النمو بسبب تذبذب الناتج المحلي الاجمالي وهذا الافتراض يقود الى ضعف الهيكل المكون للناتج المحلي في مجالات الاسهام، بمعنى اسهام قطاع بشكل أكبر على حساب قطاع اخر مثل قطاع النفط الذي يشكل (69.7%) من الناتج بالمقابل تراجع اسهام القطاع الزراعي والقطاع الصناعي.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

- ضعف القطاع الخاص وذلك بسبب الازاحة الناتجة عن هيمنة القطاع العام على القطاعات الرئيسية وكذلك ضعف الانفاق عليها من قبل الحكومة. وكذلك سيطرة الدولة على القطاع الاكبر في الاسهام بالناتج المحلي وهو قطاع النفط الذي يمثل الاساس في تحصيل الايرادات العامة.
- استمرار تراجع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.
- استمرار سلوك الدولة في التصرف بالموارد والسير على المنهج الذي سارت عليه في السنوات السابقة، والاعتماد على مورد النفط وتهميش الموارد الاقتصادية الاخرى وكذلك تراجع قطاعي الزراعة والصناعة.
- مع استمرارية عدم استقرار النفط بسبب جائحة كورونا (COVID-19) إلى مدى سنوي قريب بين (3-5) سنوات هذا التذبذب يؤدي إلى تراجع او خفض ايرادات الموازنة العامة للدولة؛ بسبب الاعتماد الشامل على الايرادات النفطية. وقد وجهت هذه ضربة قاسية للأنشطة الاقتصادية ولا سيما قطاع الخدمات (النقل والتجارة)، وكذلك السياحة الدينية، مما يدفع معدلات الفقر إلى التزايد والجوع ومعدلات البطالة والحرمان كذلك.
- عدم حصول تقلبات كبيرة (صدمات) في اسعار النفط العالمية واستقرار الاسعار ما بين (45-60) دولار، وهو أمر يدعمه استمرار معدلات الطلب العالمي على النفط عند حدود 99.3 مليون برميل يومياً حسب بيانات وكالة الطاقة الدولية لعام 2019[11] والشكل الاتي يبين حجم الطلب العالمي للنفط خلال المدة (2020-2030):

شكل (3): السيناريو الأول: توقعات عوائد النفط الخام (السعر: 60-80 تريليون دينار)

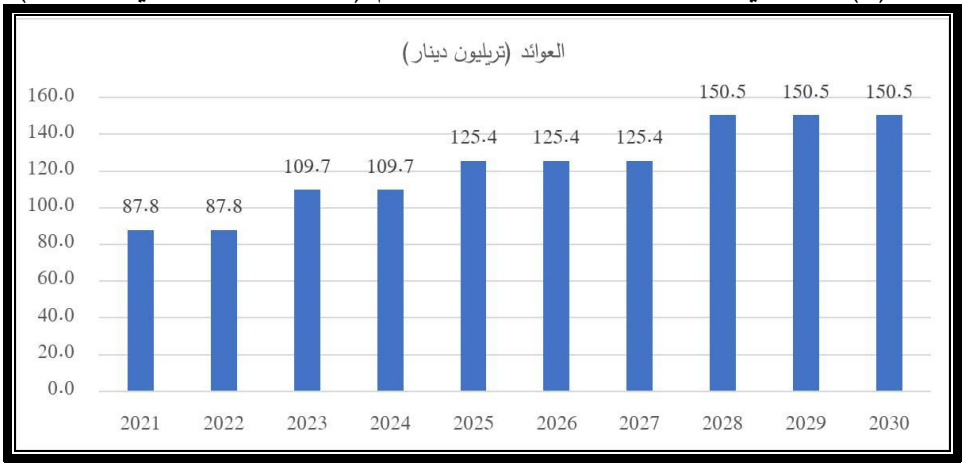


المصدر: من اعداد الباحث بناء على افتراضات السيناريو.

- يبقى الناتج المحلي الاجمالي مستقراً إلى حد ما لكن المؤشرات الاقتصادية لم تشهد تقدما بسبب ان القطاع النفطي هو القطاع المؤثر على ناتج العراق الاجمالي وستسهم القطاعات الاخرى بالنسب التاريخية في الناتج من دون حدوث تبدل هيكلي في تركيبة الناتج المحلي الاجمالي والتي تعني أن النفط سيسهم بنصف الناتج المحلي (ينظر الشكل الاتي)، مما يجعل الاقتصاد العراقي يسير على نهج التحديات الداخلية او الاقليمية التي يواجهها. وهذا يعني زيادة تدخل الدولة في التحكم بالأنشطة الاقتصادية والتجارية.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

• استمرار معدلات النمو السكاني في المستويات البالغة (2.9%)[12]: اذ تتوقع الامم المتحدة أن يشهد العراق نموا سكانيا متطرفا مقارنة مع بقية بلدان العالم، وتتوقع ان يزيد سكانه بنسبة 40% من حجم سكانه عام 2015، وهذا يعني ان يتجاوز سكانه الـ 50 مليون نسمة عام 2030[13]. ويتزامن ذلك مع تركيبة عمرية فريدة للسكان يشكل الشباب النسبة الاكبر، الامر الذي يفرض تحديات جدية تتعلق بتوفير فرص التعليم والعمل.

جدول (1) المؤشرات السكانية 2020–2030

| المؤشر/ السنة | 2020 | 2025 | 2030 |
|---|---|---|---|
| حجم السكان | 493،222،40 | 256،187،45 | 756،193،50 |
| التغير السنوي (%) | 2.49% | 2.36% | 2.12% |
| التغير السنوي (نسمة) | 046،930 | 953،992 | 300،001،1 |
| صافي الهجرة | 834،7 | 636،19 | 475،-12 |
| العمر الوسيط | 21 | 22.1 | 23.1 |
| معدل الخصوبة | 3.68 | 3.68 | 3.68 |
| الكثافة السكانية (نسمة/ كم مربع) | 93 | 104 | 116 |
| سكان الحضر (%) | 73.10% | 75.30% | 78.10% |
| سكان الحضر (نسمة) | 695،422،29 | 857،038،34 | 015،208،39 |
| نسبة سكان البلد من العالم | 0.52% | 0.55% | 0.59% |

https://www.worldometers.info/world-population/iraq-population/

– اضطراد التطعيم ضد فايروس كورونا وانتهاء الجائحة خلال سنتي 2021–2022 واضطراد عودة الحياة الى طبيعتها.

– استمرار عدم الاستقرار الامني والسياسي: يدفع هذا الافتراض إلى زيادة حدة التراجع السياسي الامر الذي يؤثر في البيئة الاقتصادية وضعف الاستثمار وما يرافقه من مشكلات اقتصادية اخرى. وقد تسير العملية السياسية الحالية على النهج السابق بعد اجراء الانتخابات وتغيير بعض الهياكل السياسية.

ان اثار وتداعيات هذه الافتراضات تنعكس تأثيراتها في مؤشرات اهداف التنمية المستدامة 2030 ويمكن توقع عدد من النتائج التنموية المهمة:

– **الفقر (الهدف 1) وعدم المساواة (الهدف 5):** نتوقع استمرار حالة الفقر زيادة بسبب المعدل الذي تنمو فيه السكان المفترض فيزداد عدد السكان الفقراء وان انخفضت نسبة الفقر قليلا. كذلك زيادة حدة التفاوت بالدخول واستمرارها، وضعف المساواة بين الجنسين وضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة. وقد يكون سبب ذلك استمرار سياسات التقشف وتغير قيمة العملة.

– **الوضع الصحي (الهدف 3):** قد يتراجع مؤشر الصحة بسبب ضغط النمو السكاني وعدم كفاية الموارد المالية والبشرية المتاحة للقطاع الصحي للاستجابة إلى مقومات الصحة المجتمعية، بمعنى استمرار التحديات التي تواجه هذه المؤشرات بصورة كبيرة وغير ممكن ازاحتها.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

– **التعليم (الهدف 4):** يستمر وضع التعليم في عدم قدرته في احداث تحول او تقدم منشود ؛ نتيجة زيادة السكان بمعدل النمو المذكور قد يسبب في خفض معدلات الالتحاق بالمدارس واستمرار آليات التعليم القديمة، والانخفاض الانفاق على التعليم والبحث العلمي لتراجع نسب الناتج المحلي الاجمالي، فقد يشهد هذا القطاع تشوهات مستقبلية بحسب الافتراضات التي ذكرناها.

– **الصناعة والابتكار (الهدف 9):** ما زال العراق حتى الان لم ينجز أي مؤشر لهذا الهدف بسبب التحديات الكبيرة العالقة في عمل الصناعة والابتكار وضعف الاستثمار في هذا القطاع بسبب البيئة الضعيفة الجاذبة للاستثمار.

– **ان عدم تنويع الاقتصاد وبقاؤه احادي الجانب:** يجعل القطاع النفطي المسيطر على الاقتصاد العراقي واستمرار تراجع القطاعات الاخرى الصناعية والزراعية والخدمية، واستمرار تهميش القطاع الخاص، ومن ثم اضعاف عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

– مع استمرار اسعار النفط بالمستويات المفترضة واستمرار الناتج المحلي الاجمالي بالمعدلات نفسها فإن نصيب الفرد سوف ينخفض مع الزيادة السكانية، وهو ما يعزز نسب التفاوت بين دخول الافراد وزيادة نسب الحرمان والفقر بشكل اعلى.

– استمرار معدلات الانتاج المحلي غير النفطي دون تحقيق فوائض تصديرية مهمة: في الوقت الحالي، فإن قدرة العراق على زيادة معدلات انتاجه تعد ضعيفة هذا الامر ملحوظ من خلال ضعف الانتاج وانخفاض نسبته عدا الانتاج النفطي، وهذا قد يحول تمكين العراق من تحقيقه القدر الكافي من الانتاج لتلبية احتياجات السكان المتنامية. في الوقت الحالي فان قدرة العراق على تحقيق الاكتفاء الذاتي في السلع الزراعية الاساسية ما تزال ضعيفة على الرغم من تحقيق بعض النجاح في الحنطة واللحوم والبيض، الا أن النمو السكاني في المستقبل وتراجع الزراعة والصناعة والقطاعات الاخرى والاعتماد بنسبة كبيرة على الاستيراد من الخارج.استمرار العجز في اضراب رأس المال الاجنبي والاستثمارات المباشرة.

• **ضمان توافر المياه (الهدف 6):** في حال استمرار الصراع الاقليمي السياسي بين الدول المتشاطئة لنهري دجلة والفرات قد يشهد العراق حالة من عدم الاستقرار المائي في المنطقة وقد تؤدي هذه إلى تعرضه على المستوى المناخي والجغرافي إلى حالة الجفاف، ومن ثم تؤثر سلبا في الزراعة والصناعات وتوليد الكهرباء التي تعتمد على المياه وتراجع نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب. وبحسب بيانات البنك الدولي فإن العراق يحتل المرتبة الأولى في مصادر المياه العربية (967 متراً مكعباً للفرد)، بعدما كان 4115 متراً مكعباً قبل 50 سنة، ويصل استهلاك الفرد العراقي يومياً من الماء بحسب وزارة التخطيط إلى 350 لتر، عام 2016. مع ذلك يُعد من الدول التي تعاني من شحة في توفر المياه سواء الخاصة للشرب أو للزراعة، وهذا يعود إلى عدم وجود إدارة فاعلة للموارد المائية وتخطيط استراتيجي يأخذ على عاتقه الافاق المستقبلية لتزايد السكان وتغير المناخ والمتغيرات الجيوسياسية الأخرى، فضلاً عن الهدر الكبير الذي يعاني منه العراق والذي بات يمثل ثقافة لدى المجتمع في استخدامه لأحد أهم موارد الحياة والطاقة[14]. وتشير منظمة الاغذية والزراعة (FAO) إلى ان النقص في مياه دجلة والفرات سيبدأ اعتبارا

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

من سنة 2020 ويدخل العراق خلالها حالة الطوارئ؛ بسبب عدم كفاية المياه الفائضة المتوقعة والتي تبلغ اربعة كيلومترات مكعبة في نهري دجلة والفرات[15].

- **المستوطنات البشرية والمدن المستدامة (الهدف 11):** يترك أثر النزوح والسكن العشوائي دائرة ضغط على الدولة في عدم قدرتها إلى اعادة اعمار المناطق المحررة بسبب الصراع مع داعش الذي كلف المناطق خسائر بشرية ومادية هائلة. ونفقات الدولة غير قادرة على تغطية نفقات الاعمار الضخمة ومن ثم قد يزيد هذا الامر من حالة الاستمرار في بناء السكن العشوائي على نطاق واسع من مناطق العراق.
- انماط الاستهلاك والانتاج وحفظ المحيطات والبحار والموارد الحيوية (الهدف 12) يعاني العراق من حالة النمط غير المستدام التي تؤثر سلباً بالواقع على ندرة المياه وزيادة الاعتماد على الاستيرادات لمدة اطول. وقد تؤثر ايضا في المستقبل على الموارد المائية والتعرض للجفاف في حال ثبات التغيرات المناخية، وكذلك عدم الخطوة الجادة للدولة للحفاظ على هذه الموارد الحيوية قد يشهد العراق حالة ذعر وحرمان من هذه الموارد. اذ ما تزال محطات المياه العامة في البصرة غير مجهزة بالتكنولوجيا المناسبة لإزالة المكونات الضارة الناجمة عن تسرب مياه البحر من شط العرب، فضلا عن تكرار تسرب النفط الخام إلى مياه شط العرب والخليج[16].
- **تعزيز الشراكة (الهدف 17):** نتيجة الوضع السياسي والامني غير المستقر وانشغال العالم بجائحة كورونا وتداعياتها، فقد ضعف الدعم الدولي للعراق في المستقبل ولا سيما الاستقرار السياسي يزعزع ثقة الشراكات والاتفاقات الدولية هذا الامر قد يضر في مصلحة العراق بالمستقبل وتقليل المساعدات الانمائية التي يمكن أن يحصل عليها.

عند عكس هذه النتائج والافتراضات على واقع المؤشرات نستنتج الجدول الاتي وبحسب اخر تقرير للتنمية المستدامة العالمية:

**(2) السيناريو الثاني: استمرار التدهور**

يقوم هذا المشهد على افتراض ان المؤشرات الحالية تسير نحو اتجاه سلبي (تشاؤمي)، بمعنى عدم القدرة في السيطرة على الاوضاع الحالية واخذها باتجاه سلبي نحو الهبوط خلال العقد القادم (2021–2030). وينعكس هذا المشهد على زيادة الفقر والحرمان والجوع وتراجع الصحة والتعليم واستمرار عدم الاستقرار السياسي والامني وتراجع استعار النفط ويمكن تلخيص هذه الافتراضات القائم عليها هذا المشهد من خلال النقاط الاتية:

– استمرار هيمنة الدولة على الموارد النفطية وتهميش القطاع الخاص والاعتماد الكلي على قطاع النفط فقط. يعني ذلك ان الزراعة والصناعة سوف تتأثران وعدم امكانية النهوض بها مجدداً.

– تراجع اسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتهميش الدولة لدوره في اسهام القطاعات الخاصة في نمو الناتج وكذلك الاسهام على مستوى الناتج المحلي الاجمالي.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

شكل (4): السيناريو الثاني: توقعات عوائد النفط الخام (السعر: 60–50 تريليون)

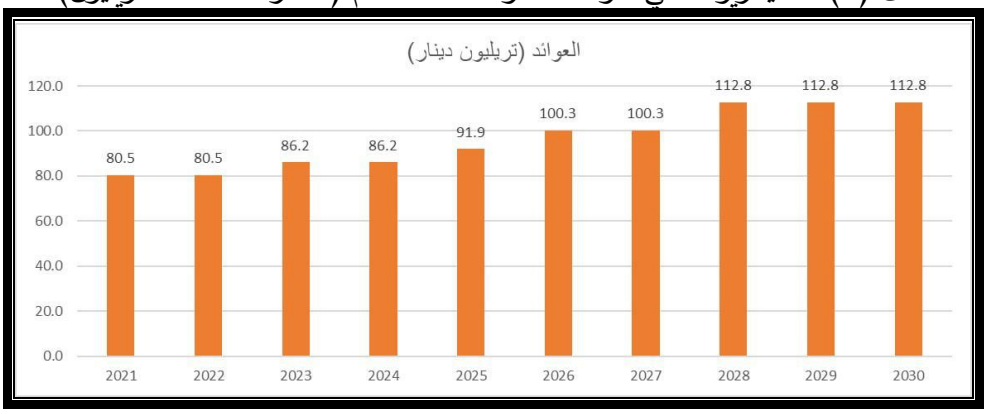


المصدر: بناء على افتراضات السيناريو.

ومن خلال الشكل يبين اننا نسير باتجاه تدهور وسلبي حيث ينخفض سعر البرميل من 60–50 وهذا الانخفاض يولد الفقر والحرمان المستقبلي وذلك بسبب تراجع وانخفاض عوائد النفط الخام المتوقعة حسب السيناريو الثاني.

– انخفاض اسعار النفط العالمي إلى مستويات متدنية جداً دون (50) الف للبرميل الواحد: وهو أمر يمكن ان تحدثه عوامل عديدة منها:

- الاستثمار في الطاقة المتجددة الامر الذي يعني تقليل الاعتماد على النفط من قبل كبار مستهلكي النفط الخام، إذ يتوقع ان تقوم البلدان المتقدمة باستثمار المزيد من الاموال في تكنولوجيا انتاج الطاقة المتجددة، لاسيما وأن العالم قد استثمر خلال المدة 2010–2019 ما يعادل 2.6 تريليون دولار أمريكي[17].
- الاكتشافات النفطية والغازية الجديدة التي تعني زيادة قدرات الانتاج لدى المنتجين ومن ثم زيادة المعروض النفطي[18].
- تمكن الشركات الكبرى من تخفيض تكاليف انتاج النفط البديل (الصخري)[19].

• بما ان الناتج المحلي يعتمد بشكل تام على مورد النفط ومن ثم تنعكس هذه الصورة على حجم الناتج مما يجعله منخفضا جداً، ومن ثم ينخفض نصيب الفرد من الناتج ويزيد من حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في العراق. ويشير الجدول التالي إلى التوقعات الاقتصادية حتى عام 2030 في ظل التقدم العكسي (السلبي) للمتغيرات الاقتصادية.

**جدول (2) توقعات المؤشرات الاقتصادية للعراق 2020–2030 للسيناريو الثاني**

| المؤشرات | 2020 | 2030 التوقع |
|---|---|---|
| التغير في الناتج المحلي الاجمالي% | %1.4 | %1.3 |
| الناتج المحلي الاجمالي النفطي% | %2.8 | %2.6 |
| الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي% | %0.5 | %0.7 |
| الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق% | %1.4 | %1.3 |
| استهلاك% | %2.1 | %2.2 |
| القطاع الخاص% | %1.5 | %1.5 |

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

| | | |
|---|---|---|
| الحكومة% | %4.4 | %3.6 |
| الاستثمار % | %0.6 | %0.7 |
| الصادرات% | %1.5 | %1.5 |
| الواردات% | %1.5 | %1.6 |

World bank group، Iraq Economic Monitor: From War to Reconstruction and Economic Recovery، Spring 2019، p33.

عدم تنويع الاقتصاد وتهميش القطاعات الاخرى وتراجع قطاع النفط (انخفاض الانتاج) الذي يصاحبه انخفاض اسعار النفط العالمية، الامر الذي يجعل الاقتصاد العراقي ينهار بشكل تام وعدم السيطرة على موقع الاقتصاد للدولة بالتالي تزيد من حجم البطالة والفقر بدرجات اعلى ما كانت عليه. وكذلك توقع انخفاض الاحتياطي النفطي عند 121 مليار برميل حتى عام 2030[20].

– انخفاض معدلات الانتاج: زيادة الضعف في قدرة القطاعات على زيادة الانتاجية ومن ثم يحدث تفاوت في تغطية موارد المجتمع العراقي، الامر الذي يدفع المشكلات الاجتماعية والضغط الجماهيري على الدولة أكبر مما كان عليه. وزيادة الانماط غير المستدامة للاستهلاك والانتاج، والاعتماد الكلي على الاستيرادات.

– استمرار وزيادة التراجع السياسي والامني للدولة: يخلق حالة من التوتر الاجتماعي بين الفئات ويزيد من حالة القتل والتخريب داخل الدولة وانهيار البنى التحتية وما يرافقه من طرد للاستثمار بالتالي يخلق مشكلات اقتصادية أكثر مما هي اجتماعية.

– انخفاض نسبة الانفاق على التعليم والصحة الامر الذي يؤدي إلى تراجع هذا القطاعين مما يشوه الصحة وتراجع التعليم ومن ثم يخلق مشكلات صحية متراكمة وتأخر الناس عن التعليم.

– مع تراجع الناتج المحلي وزيادة النمو السكاني ينخفض نصيب الفرد بصورة أكبر مما يزيد من نسبة الفقر بشكل أكبر مما هو عليه وزيادة الضغط على الموارد المتاحة ومن ثم تؤثر سلباً على حق الاجيال اللاحقة.

– ان التأخر في مواجهة فايروس كورونا وتأخر اكتشاف لقاح مضاد له لمدة اطول من المذكورة في السيناريو الاول، فان ذلك يؤثر على حجم الطلب العالمي للنفط وانخفاض اسعار النفط، قد يزيد من تشوه الاقتصاد العراقي وضعف الايرادات ومن ثم تأخذ المؤشرات جميعها حالة التراجع وزيادة حدة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

كل هذه الافتراضات في أعلاه تنعكس بصورة مباشرة وكبيرة على مؤشرات اهداف التنمية المستدامة 2030 ولا سيما ان مسار السيناريوهات يمتد لهذه الفترة ففي حالة تطبيق الافتراضات في أعلاه على المؤشرات نشهد ما يأتي:

- زيادة نسب الفقر وزيادة الجوع والحرمان والتفاوت الطبقي بين فئات المجتمع، كذلك زيادة حالة عدم المساواة بين الناس.
- تراجع التعليم والصناعة والابتكار بشكل أكبر مما هو عليه.
- عدم امكانية توفير الخدمات الصحية والمياه والصرف الصحي.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

- كثرة المدن غير المستدامة والمستوطنات البشرية غير المستدامة وزيادة السكن العشوائي، وزيادة الصراعات المجتمعية بالداخل.
- زيادة تراجع انماط الاستهلاك والانتاج ودخولها دائر العجز المستدام لها وزيادة الضغط على الموارد المتاحة الحالية وقد تنضب.
- تراجع حجم الشراكة الدولية نتيجة تراجع الواقع السياسي والامني وتراجع جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والبيئية، الامر يزيد من صعوبة تحقيق التنمية المستدامة في العراق بشكل أكبر.
- وعند عكس هذه النتائج والافتراضات على واقع المؤشرات نستنتج الجدول الاتي وبحسب اخر تقرير للتنمية المستدامة العالمية:

**(3) السيناريو الثالث: التطور الايجابي**

يقوم هذا المشهد على افتراض ان المؤشرات الحالية تسير نحو اتجاه ايجابي (اصلاحي)، بمعنى القدرة في السيطرة على الاوضاع الحالية واخذها باتجاه ايجابي نحو الارتفاع خلال المرحلة المقبلة الممتدة (2021-2030). وينعكس هذا المشهد على انخفاض الفقر والحرمان والجوع وتقدم الصحة والتعليم وتحقيق الاستقرار السياسي والامني وارتفاع اسعار النفط. ويمكن تلخيص هذه الافتراضات القائم عليها هذا المشهد من خلال النقاط التالية:

– إدارة الموارد الاقتصادية والتصرف بها بالتشارك بين الدولة والقطاع الخاص، وتنويع موارد الاقتصاد وليس الاعتماد على النفط فقط، بل تقدم الصناعة والزراعة والخدمات وزيادة الانتاجية الاقتصادية وتحقيق الاكتفاء وسد حاجات الافراد من الموارد والخدمات.

شكل (5): السيناريو الثالث: توقعات عوائد النفط الخام (السعر: 80-100 تريليون)

المصدر: افتراضات السيناريو.

بين الشكل الارتفاع المتوقع في عائدات النفط خلال السنوات القادمة من خلال ارتفاع سعر البرميل لاكثر من 80 دولار/برميل حيث يشكل هذا زيادة واضحة في ارتفاع العائدات من النفط الخام في 2030.

- عدم حصول تقلبات في اسعار النفط العالمية وارتفاع الاسعار إلى أكثر من (80) الف. هذا الامر ينعكس على زيادة عوائد العراق وزيادة الناتج المحلي الاجمالي بسبب الاعتماد الاكبر على القطاع النفطي

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

في تكوين الاقتصاد، مما يحفز الاقتصاد على النمو والتحرك بالاتجاه الموجب وزيادة عمل القطاعات الاخرى المحفزة للنمو كذلك.

- ارتفاع نسبة اسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وهذا مايدعم الناتج المحلي الاجمالي ورفع من معدلات نموه.
- زيادة اسهام القطاعات الاقتصادية الخاصة في الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي.
- انخفاض معدلات نمو السكان دون مستوى (2%)، هذا الامر يزيد من نصيب الفرد من الناتج المحلي ومن ثم يقلل من التفاوت في الدخل وتنخفض نسيب الحرمان والبطالة والجوع، مع قابلة القطاعات التي تحفز للنمو على طلب الاستثمارات والايدي العاملة.
- تنويع الاقتصاد: زيادة نسب اسهام القطاعات الاخرى مع قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم تتحقق القدرة على الاستقرار الاقتصادي وجذب الاستثمارات والصناعات والخبرات ومن ثم يزيد من الايدي العاملة الوطنية وتخفيف البطالة إلى مستويات أدنى جداً.
- زيادة الانتاج وارتفاع الانتاجية الوطنية وتقليل الاعتماد على الاستيراد الخارجي، واستثمار الموارد على نحو مستدام مما يساعد العراق على تحقيق مستويات منافسة . وهذا يعطي القوة للقطاعات الانتاجية وتحقيق مستويات نمو عالية.
- فيما يخص فايروس كورونا: لو أفترضنا انتهاء الجائحة واستعادة اسعار النفط العالمية ارتفاعها من جديد، ومن ثم يزداد الطلب على النفط ولا سيما من الدول الصناعية هذا يزيد من حجم واردات العراق مما يزيد من حجم الناتج المحلي وزيادة نصيب الفرد منه، مما يحقق الاستقرار الاقتصادي المرغوب وزيادة حجم العمالة وتقليص الحرمان والجوع.
- في حالة تم تغير النظام السياسي في العراق نحو الوجهة الجيدة هذا الامر يخلق حالة من التصالح بين الدولة والافراد مما يجعل العراق ساحة مستقرة سياسياً واقتصادياً ويجعل العراق ساحة لجذب الاستثمارات، وكذلك تحسين العلاقات الاقليمية والدولية بين العراق وباقي الدول.

– الاستقرار الأمني وهو ما يعد المحدد الاكبر لمؤشرات اهداف التنمية المستدامة، ولا سيما ان العراق يحتاج في هذه الحالة من التحسينات حجم استثمارات ضخمة وان خلق البيئة المناسبة للاستثمار تحتاج بيئة أمنة سياسياً.

كل هذه الافتراضات في أعلاه تنعكس بصورة مباشرة وكبيرة على مؤشرات اهداف التنمية المستدامة 2030 ولا سيما ان مسار السيناريوهات يمتد خلال سنوات هذا السيناريو ففي حالة تطبيق الافتراضات في أعلاه على المؤشرات نشهد ما يأتي:

- انخفاض نسب الفقر والحرمان والجوع والتفاوت الطبقي والبطالة، نتيجة تحسن الاوضاع الاقتصادية واعادة تنشيط القطاعات المتوقفة وزيادة اسهامها في الناتج المحلي.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

- التقدم على مستوى التعليم من خلال توفر الموارد المالية الكافية للأنفاق على التعليم والابتكار والصناعة. وكذلك الانفاق على الصحة يزداد مما يجعل هذا القطاع يشهد توافر تام للمواد الطبية التي يعاني من نقصها العراق بالوقت الحالي.
- توفير خدمات الصرف الصحي والمياه، وزيادة موارد العراق المائية نتيجة استقرار العلاقة بين العراق والدول الجوار.
- اعادة تأهيل المدن وجعلها مدنا مستدامة ومستوطنات بشرية تتوافر بها جميع الخدمات المجتمعية وتقليل نسب السكن العشوائي الذي يشكل عائق امام مؤشرات اهداف التنمية المستدامة. وتقليل حجم الصراعات بين المجتمعات الناتج من التفاوت الدخلي الموزع بينهم.
- تحسين انماط الاستهلاك والانتاج، الناجم من تحسينات مستويات الانتاج والقدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي واستغلال الموارد بشكل مستدام.
- تحسين علاقات الشراكة الدولية الناتج من الاستقرار السياسي والامني، مما يعمق حجم العلاقة بين العراق والدول وجعله بمكانة اعلى اقتصادياً بين الدول، وهذا ينتج استقرارا مؤسسيا واقتصاديا واجتماعيا.

والجدول الاتي يبين توقعات العراق حتى عام 2030 للمؤشرات الاقتصادية العامة في ظل السيناريو الإيجابي (الاصلاحي):

**جدول (3) توقعات المؤشرات الاقتصادية للعراق 2020-2030 للسيناريو الثالث**

| المؤشرات | 2020 | 2030 |
|---|---|---|
| نمو GDP % | 2.1 | 3.6 |
| نمو GDP غير النفطي % | 2.7 | 2.8 |
| نصيب الفرد من GDP (دولار امريكي) | 6.666 | 6.725 |
| GDP (ترليون دينار عراقي) | 350.4 | 361.7 |
| GDP غير النفطي (ترليون دينار عراقي) | 232.6 | 241،8 |
| GDP (مليار دولار امريكي) | 296.5 | 310.1 |
| أنتاج النفط (مليون برميل يومياً) | 5.18 | 5.21 |
| صادرات النفط (مليون برميل يومياً) | 4.55 | 4.81 |
| سعر البرميل النفطي (دولار امريكي) | 54.8 | 60.2 |
| الاستثمار الاجمالي % | 15.4 | 17.2 |
| معدل الايرادات الحكومية % | 34.6 | 38.8 |
| الميزان التجاري | 0.5 | 1.3 |

Source: Iraqi authorities; and Fund staff estimates and projection، IMF Executive Board Concludes 2019 Article IV Consultation with Iraq.

**التوصيات:** هل من دور ممكن للقطاع الخاص؟

لابد من العمل على تهيئة بيئة شرعية تضمن انطلاق عملية التنمية المستدامة بسلاسة وتساعد في اختصار الزمن وخفض الكلفة، كذلك رفع مستوى الوعي الشعبي بأهمية التنمية لضمان استجابة المجتمع وتعاونه والعمل على توعية المجتمع لنبذ العلاقات الاجتماعية البالية المعيقة للتطور والتنمية المستدامة.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

ان معالجة جوانب القصور في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة يتطلب توافر الإرادة السياسية والمجتمعية التي تهيئ الارضية المناسبة لانطلاق التنمية المستدامة واطلاق استراتيجية مستقبلية لتطوير مؤشراتها ومعالجة جوانب الخلل والقصور ومتابعة تنفيذ هذه الاستراتيجية بما يضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأصبح وجوب وضع استراتيجية ورؤية مستقبلية للتنمية المستدامة في العراق ضرورة ملحة للخروج من مأزق الارتجالية في صنع القرار الاقتصادي، استراتيجية شاملة وفاعلة في إدارة الاقتصاد الوطني وتنظيمه وتخليصه من السمة الريعية، وتفعيل الشراكة بين أصحاب المصلحة، ووضع الخطط والبرامج التي من شأنها تطوير القطاعات الانتاجية والخدمية، من أجل تنويع مصادر الدخل والثروة، في ظل توافر الارادة السياسية والمصداقية والشفافية في صنع القرار الاقتصادي والبيئي، إذ إن أي إصلاح اقتصادي يجب ان يسبقه اصلاح سياسي، وحرب حقيقية على الفساد المالي والاداري، لأنه بوجودهما لم تتمكن من تمرير أي سياسية تنموية.

على الحكومة رفع نسب التخصيصات للوزارات ذات العلاقة بمؤشرات التنمية المستدامة كالتربية والتعليم العالي والصحة والبيئة، على ان تضع هذه الوزارات خططاً لرفع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة بكل وزارة خصوصاً تخفيض معدلات الفقر والبطالة ورفع نسب المتعلمين ويتم متابعة تنفيذ هذه الخطط ومدى نجاحها في تحسين هذه المؤشرات.

هناك دور منتظر أن يؤديه القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة في العراق من أجل الابتعاد عن السيناريوهات السلبية للتنمية المستدامة، لان ضمان شراكة حقيقة بين القطاعين العام والخاص تمهد الطريق تحسين الأوضاع الاقتصادية والاستجابة للتحديات التي تواجه البلد في المستقبل، في ل تحسين البيئة الاقتصادية لضمان عمل القطاع الخاص وزيادة مساهمته في النشاط الاقتصادي عمما، والتنموي على نحو خاص، بحيث يتراجع القطاع العام عن أداء الأدوار القيادية لصالح القطاع الخاص.

## هوامش البحث

(1) الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية 2018–2019، الجدول (4/12).

(2) احمد بريهي العلي، تنشيط الاستثمار ودور القطاع الخاص في تطوير منطقة الفرات الاوسط، محاضرة القيت على قاعة الشهيد الصدر، جامعة بابل، 2008، ص:4.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء، احصاء المنشآت الصناعية الكبيرة تراكمي 2019، مطبعة الجهاز، بغداد، 2020، ص7

(4) الجهاز المركزي للإحصاء، احصاء المنشآت الصناعية الصغيرة للقطاع الخاص 2019، مطبعة الجهاز، بغداد، 2019، ص6

(5) كريم عبيس العزاوي، واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، جامعة بابل، الاصدار الاول، 2009، ص 311.

(6) حسن لطيف كاظم، القطاع الخاص في العراق: مساءلة القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية المستدامة، بيروت، 2021، ص 14

(7) المصدر السابق نفسه، ص 15

(8) حامد عبد الحسين الجبوري, مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية, 2020, https://annabaa.org/arabic/economicarticles/22106 .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

(9) تقرير البنك الدولي عن ممارسة انشطة الاعمال 2020، تقييم بيئة الاعمال في العراق، متاح على الموقع : https://annabaa.org/arabic/economicarticles/21085

(10) التقرير السياسي للمؤتمر الوطني الثامن للحزب الشيوعي العراقي، المنشور في موقع الحوار المتمدن العدد 1930 في 29/5/2007 . www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=98116

(11) الطاقة الدولية تعمق تقديرات انكماش الطلب على النفط: https://www.aa.com.tr/ar .

(12) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا, تقرير السكان والتنمية, العدد الثامن, الامم المتحدة, الاسكوا, 2019, ص29.

(13) United Nations, Population 2030: Demographic challenges and opportunities for sustainable development planning (https://www.un.org/en/development/desa/population/publications/pdf/trends/Population2030.pdf)

(14) ايهاب علي التواب، ماذا عن مستقبل الأمن المائي العراقي؟، شبكة النبأ المعلوماتية (https://m.annabaa.org/arabic/development/16489)

(15) منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو)، الري في اقليم الشرق الاوسط بالارقام، روما، 2010، ص250

(16) هيومن رايتس ووتش، البصرة عطشانة: تقاعس العراق عن معالجة أزمة المياه، 2019، ص 5

(17) Tayo Ajadi Rohan Boyle David Strahan Matthias Kimmel Bryony Collins Albert Cheung Lisa Becker Global Trends in Renewable Energy Investment 2019, p. 5

(18) مركز البيان للدراسات والتخطيط, العراق: تقرير النفط والغاز بضمنها التوقعات لعشر سنوات قادمة حتى 2025, بغداد، 2016, ص22.

(19) المصدر نفسه, ص41.

(20) قاعدة البيانات العالمية للنفط (JODI), توقعات العالم 2030.

## قائمة المصادر

1. احمد بريهي العلي، تنشيط الاستثمار ودور القطاع الخاص في تطوير منطقة الفرات الاوسط، محاضرة القيت على قاعة الشهيد الصدر، جامعة بابل، 2008

2. ايهاب علي التواب، ماذا عن مستقبل الأمن المائي العراقي؟، شبكة النبأ المعلوماتية (https://m.annabaa.org/arabic/development/16489)

3. تقرير البنك الدولي عن ممارسة انشطة الاعمال 2020، تقييم بيئة الاعمال في العراق، متاح على الموقع : https://annabaa.org/arabic/economicarticles/21085

4. التقرير السياسي للمؤتمر الوطني الثامن للحزب الشيوعي العراقي، المنشور في موقع الحوار المتمدن العدد 1930 في 9811629/5/2007 . www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

5. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، سنوات متفرقة

6. الجهاز المركزي للإحصاء، احصاء المنشآت الصناعية الصغيرة للقطاع الخاص 2019، مطبعة الجهاز، بغداد، 2019

7. الجهاز المركزي للإحصاء، احصاء المنشآت الصناعية الكبيرة تراكمي 2019، مطبعة الجهاز، بغداد، 2020

8. الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية 2018-2019

9. حامد عبد الحسين الجبوري, مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية, 2020 , https://annabaa.org/arabic/economicarticles/22106 .

10. حسن لطيف كاظم، القطاع الخاص في العراق: مساءلة القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية المستدامة، بيروت، 2021

11. الطاقة الدولية تعمق تقديرات انكماش الطلب على النفط. https://www.aa.com.tr/ar :

12. قاعدة البيانات العالمية للنفط (JODI), توقعات العالم 2030.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

13. كريم عبيس العزاوي، واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، جامعة بابل، الاصدار الاول، 2009.

14. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا, تقرير السكان والتنمية, العدد الثامن, الامم المتحدة, الاسكوا, 2019.

15. مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق: تقرير النفط والغاز بضمنها التوقعات لعشر سنوات قادمة حتى 2025, بغداد , 2016.

16. منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو)، الري في اقليم الشرق الاوسط بالارقام، روما، 2010.

17. هيومن رايتس ووتش، البصرة عطشانة: تقاعس العراق عن معالجة أزمة المياه، 2019.

18. Iraqi authorities; and Fund staff estimates and projection ،IMF Executive Board Concludes 2019 Article IV Consultation with Iraq.

19. Tayo Ajadi Rohan Boyle David Strahan Matthias Kimmel Bryony Collins Albert Cheung Lisa Becker Global Trends in Renewable Energy Investment 2019.

20. United Nations, Population 2030: Demographic challenges and opportunities for sustainable development planning (https://www.un.org/en/development/desa/population/publications/pdf/trends/Population2030.pdf)

World bank group، Iraq Economic Monitor: From War to Reconstruction and Economic Recovery، Spring 2019